

الدراسات الأمنية: معضلة فك الترابط بين الاستراتيجي والأمني

Security studies:

The dilemma of disengagement between strategic and security

د. جويده حمزاوي*.

قسم العلوم السياسية، جامعة سطيف 2

hamzaoui.djaouida@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/6/2

تاريخ القبول: 2022/03/19

تاريخ الاستلام: 2021/09/24

ملخص: في البداية، كان الأمن يدرس في نطاق الدراسات الاستراتيجية لكن فيما بعد حدث نوع من فك الترابط تزامنا مع عكس في الأولويات، إذ لم يصبح للدراسات الاستراتيجية تلك الأهمية بعد الحرب الباردة وأصبح الاهتمام للدراسات الأمنية بالدرجة الأولى. من بين الذين تطرقوا لهذه المسألة باري بوزان (Barry Buzan) الذي دعا إلى الاهتمام بالمسائل الأمنية، ثم الاسهامات النقدية لمدرسة كوبنهاغن واهتمامها بالجوانب المعيارية لدراسة الأمن.

تناقش هذه المقالة علاقة الأمن بالاستراتيجية، حيث نفترض أن إحداث القطيعة بين الدراسات الأمنية والاستراتيجية قد تكون مضرة وغير مجدية، إذ لما ندرس قضية الأمن نكون بحاجة لرسم استراتيجية لتحقيقها، كما أن القضايا الأمنية تتطور في بيئة استراتيجية معينة. ما يطرح التساؤل: كيف تم الانتقال من الاستراتيجي إلى الأمني في دراسة الأمن؟ وهل الاهتمام يكون للقضايا المحضة أو الأمنية؟

الكلمات المفتاحية: الأمن؛ الدراسات الاستراتيجية؛ الدراسات الأمنية؛ مدرسة كوبنهاغن.

Abstract: Initially, security was taught as part of strategic studies, but then a kind of disengagement occurred with a reversal of priorities, because Strategic studies did not become so important after the Cold War and the interest in security studies became in the first place. Among those who discussed this issue Barry Buzan, who called for attention to security issues, Then the critical contributions of the Copenhagen School and its interest in the normative aspects of the study of security.

This article debates the relationship of security to strategy, where we assume that creating a rupture between security and strategic studies may be harmful and useless, as when we study the issue of security, we need to devise a strategy to achieve it,

Security issues also evolve in a particular strategic environment. What raises the question: How was the transition from strategic to security in the study of security? and is attention given to pure or security issues?

Key words: Security; Strategic studies; Security studies; Copenhagen School.

* المؤلف المرسل: د. حمزاوي جويده، متخصصة في الدراسات المتوسطية، المغاربية والأمنية.

1. مقدمة:

بعد الحرب الباردة وسقوط جدار برلين وبالموازاة مع التحولات الكبرى التي شهدتها العلاقات الدولية حصلت مراجعات مهمة لمفهوم الأمن، أول ما طُرِح للنقاش هو الوحدة المرجعية للأمن وطبيعة التهديدات التي تواجهها، فبعدما اختفى العدو الواضح كما في فترة الحرب الباردة، وظهور موجة تهديدات متعددة (اقتصادية، ثقافية، بيئية...) وعابرة للحدود والقارات، لا يقتصر تهديدها على الدولة فقط بل يتعداها إلى مرجعيات أخرى (أفراد، مجتمعات، إنسانية...)، أثبتت عدم جدوى المفهوم التقليدي للأمن القائم على الدولة كوحدة مرجعية أساسية، وعجز فرضياته عن مواكبة هذه الظروف، كما فتحت هذه التهديدات نقاشات واسعة على المستوى الدولي حول أنجع الطرق لمواجهتها، وإن كان عدم ثبات إدراك التهديد في كثير من الأحيان وسرعة تغيره بين الموضوعي والذاتي حال دون تحقيق اتفاق حول ما إن كانت ظاهرة ما تشكل تهديدا من عدمه، إلا أن الطلاق مع المسلمات الواقعية لم يكن كاملا إذ أن بعض دراسات الأمن لم تنقطع كاملا عن التيارات الواقعية.

مفهوم الاستراتيجية ارتبط ولفترة طويلة بالحرب قبل أن يتسع لمجالات أخرى بفعل زيادة تعقد العلاقات الدولية وتشابكها، ومرد ذلك تداخل قضايا الدفاع والأمن بالقضايا المجتمعية، خصوصا منها الاقتصادية والسياسية والثقافية، حيث لم يعد ممكنا في ظل هذا الواقع وتعدد المشكلات العالمية أن يدرس الفكر الاستراتيجي التنظير للعمل العسكري فقط، وعجز عن شرح المعطيات الاستراتيجية الجديدة (التعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة كالجرمة المنظمة والمجرة غير الشرعية، الإرهاب الدولي...) وتحليل الواقع الدولي، بالتالي توسع اهتمام الباحثين في مجال الفكر الاستراتيجي ليشمل إضافة إلى شؤون الدفاع مجالات متعددة أخرى لها علاقة بقضايا الأمن والتنمية والبحث العلمي، خصوصا بعد بروز مفهوم القوة الناعمة (soft power) في بداية تسعينيات القرن العشرين، وأخذت الاستراتيجية مفهوما شاملا قوميا يدور حول فن توظيف القوى القومية المتاحة للدولة لتحقيق مصلحتها القومية. إذ، انتهاء الحرب الباردة وانحياز الاتحاد السوفياتي وغياب اجماع دولي حول أسلوب مواجهة أزمات ما بعد الحرب الباردة، وما تلا ذلك من انفجار للصراعات المحلية والإقليمية، قد طرح توجهها جوهريا في مجال الدراسات الاستراتيجية، تمثلت أهم ملامح توجهاته في إطارها النظري بالتركيز على التحول في مفهوم الأمن، وطرح محاور اهتمام وقضايا وموضوعات جديدة مرتبطة بالتهديدات الأمنية الجديدة لتقترب بذلك الدراسات الاستراتيجية أكثر من الدراسات الأمنية الدولية.

سيتم معالجة الموضوع من خلال المحاور التالية:

- الأمن والاستراتيجية: بعض التعاريف المنتقاة
- نشأة الدراسات الأمنية: من الاستراتيجي إلى الأمني.
- مدرسة كوبنهاغن ومشكلة الأمن.

2. الأمن والاستراتيجية: بعض التعاريف المنتقاة

الاستراتيجية هي اختيار أهداف الأمن، أما التكتيك فهو اختيار الوسائل الملائمة لتحقيق الأهداف، وهذه الوسائل قد تكون قسرية، دبلوماسية، وقائية...، بيد أن آفاق استخدام القوة هي التي تمنح الاستراتيجية خصوصيتها. يعرف ليدل هارت (Liddell Hart) الاستراتيجية بأنها "فن توزيع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية"، وهي "فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة بغرض تحقيق أهداف السياسة القومية عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها" (دليو وكلاغ، 2017، ص56).

بدوره باري بوزان (Barry Buzan) يعرفها بأنها "الفن أو العلم الذي يستخدم الوسائل اللازمة لتطوير الأهداف وبلورتها في الصراع" (بخوش، 2012، ص2)، كما يعتقد أن روح الاستراتيجية هو التركيز على استخدام أو التهديد باستخدام العنف أو وسائل

العنف من طرف وحدات سياسية في إطار الدفاع عن مصالحها ضد وحدات أخرى" (Macleod, D'Aoust et Grondin, 2007, p.352)

الدراسات الاستراتيجية هي دراسة رهانات الأمن والتهديدات التي قد تؤدي إلى استخدام القوة (Walt, 1991, p.212) لتحقيق أهداف سياسية، أو بمعنى آخر توضيح العوامل التي تسهل، تؤخر أو تمنع اللجوء إلى القوة. وحتى هذا التعريف الموسع فإنه يقر بالدراسات الاستراتيجية وتطبيقها كحقل لتحليل العلاقات الدولية، وهنا التشديد يكون على مناهج الأمن أي سبل كيفية تحصيل وتسيير الأمن وإدارته عبر التهديدات العسكرية وغير العسكرية التي قد تؤدي إلى اللجوء إلى القوة العسكرية، هذا خاصة بعد أن أصبحت الدراسات الأمنية حقلاً متميزاً عن حقل العلاقات الدولية، وعليه، فوفق هذا التعريف فإن الدراسات الاستراتيجية تحتفظ بما هو تاريخي، خاصيتها الدفاع، السباق نحو التسليح، العقائد العسكرية، نزع التسليح، وتتقاسم مع حقل العلاقات الدولية مفاهيم أخرى: كالأمن، الدبلوماسية، التحالفات، توازن القوى، الصراعات.

أما الدراسات الأمنية فهي دراسات مراجعة تعيد النظر في المفاهيم وإعادة صياغتها ومشككاتها، بالتالي فهي غير محافظة (أي راجعت مسلماتها)، ازدهرت منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، وتعززت أكثر بعد نهاية الحرب الباردة وزوال نظام يالطا (الثنائية القطبية).

بالتالي، هناك علاقة متوترة بين الأمن والاستراتيجية، فهما مفهومان مترابطان، لكن يتعين التمييز بينهما، يقول ريتشارد بيتز (Richard Betts) عن هذا التمييز: "أن الأمن يشمل أيضاً عوامل أو جوانب غير عسكرية، ولكن كل سياسة أمن تقتضي اهتماماً خاصاً بالحرب والاستراتيجية".

بالنسبة للأمن يجب توفر ثلاث مقاييس في أي محاولة لتعريفه، هي: 1. الحفاظ على القيم المركزية للمجموعة، 2. قيام التهديدات ضمن المجموعة، 3. صياغتها لأهداف أساسية.

يتميز الأمن -مثله مثل المفاهيم الأخرى في مجال العلاقات الدولية- بغموضه، وبغياب الإجماع بين الباحثين والمختصين حول تعريفه ومعناه، وحسب باري بوزان (Barry Buzan) - فسمته الأساسية أنه "خلافي أو متنازع حوله (Batistella, 2006, p.461)، وإن كان عادة ما يتم التمييز بين مصطلحي الدفاع ذو المعنى العسكري، والأمن الذي يتعلق بالحياة الداخلية للدول، فإن ذلك لا يكفي لفهم دلالة هذا المفهوم في العلاقات الدولية.

يعد تعريف باري بوزان للأمن من أكثر التعريفات تداولاً في الأدبيات الأمنية: "بأنه السعي للتخلص أو التحرر من التهديد" (Batistella, p.462) "The Pursuit of freedom from Threat"، بناء على هذا التعريف يحدث إجماع نسبي حول تعريف الأمن على أنه "حالة يغيب فيها الخطر والتهديد"، أما في سياق النظام الدولي، "يشير الأمن إلى قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية" (Balzacq, 2003-2004, p.21). بالتالي، أساس الأمن هو البقاء بمعنى أنه ليس مطلقاً بل نسبي، وهنا تبرز العلاقة مع الاستراتيجية وتحديد الوسائل للحفاظ على الأمن.

مع نهاية القرن الثامن عشر، أسند الأمن للدولة كمؤسسة إنسانية تستلزم استعمال الوسائل العسكرية والدبلوماسية، وساهمت الثورة الفرنسية في التأكيد على أن أمن الأفراد متضمن ومحتوى في الأمن القومي/الوطني، حيث لا يمكن للأفراد أن يكونوا آمنين إلا إذا كانت الدولة آمنة (Delcourt, 2006, p.53)، أي أصبح الأمن مرتبطاً بالدولة كأداة حماية ومرجعية أمنية في الوقت ذاته، وهو نفس الطرح الذي قدمته نظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو (Jean- Jacques Rousseau) التي أكدت تبعية الأمن للدولة.

الانتقال من فكرة الدفاع إلى فكرة الأمن القومي كان في الولايات المتحدة الأمريكية مع تأسيس الهيئة المركزية للاستخبارات ووكالة الأمن القومي سنة 1947، كنتيجة للاهتمام المتزايد بإعادة تنظيم الهيئات والمصالح ذات الكفاءة في مجال الأمن والدفاع الوطنيين وكذا الوظائف المرتبطة بمؤسسة الدولة وبقطاع الدفاع، حيث أصبح تعبير الأمن القومي متداولاً في الخطابات السياسية، متضمناً في الوقت ذاته مصالح الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية، الاقتصادية والسياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي (Balzacq, p.21).

مما سبق، يمكن الحكم بأنّ الأمن كان مرادفاً للدفاع، ف"حتى في أرض الواقع أغلبية الدول الأوروبية كانت تملك وزارات للحرب وليس للأمن"، وإن كانت إرهابيات فكرة الأمن القومي ظهرت منذ تلك الحقبة التاريخية، أي منذ أصبح الأمن مرتبطاً بالدولة كأداة حماية ومرجعية أمنية في الوقت ذاته.

عرف مفهوم الأمن لأول مرة سنة 1952 من طرف أرنولد وولفرز (Arnold Wolfers) في مقال له بعنوان "الأمن القومي كرمز غامض National Security as an ambiguous symbol"، حدد فيه العلاقة بين الذاتية والموضوعية في الأمن، ويتحدث عن القيم المركزية، فيقول أنه "بمعنى موضوعي، الأمن يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية، أما بمعنى ذاتي، فهو يشير إلى غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محل هجوم" (Wolfers, 1962, p.150). وبالنسبة لهانس مورغانو (Hans Morgenthau) الأمن القومي "هو ما يساهم في حماية وحدة الإقليم الوطني ومؤسساته" (Tarzi, 1997, p.46). ويرى كل من فرانك تراجي (Frank Trager) وفرانك سيموني (Frank Simonie) أنّ "الأمن القومي هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية التي هدفها المركزي هو إتاحة الظروف الوطنية والدولية المناسبة لحماية وانتشار القيم الوطنية الحيوية ضد الخصوم الموجودين أو المحتملين" (Trager & Simonie, 1973, p.36).

في نفس السياق، يعرفه والتر ليبمان (Walter Lipman) بقوله: "إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للتضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة -لو تعرضت للتحدي- على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه" (فريجة وفريجة، 2016، ص159).

من جهة أخرى، يحدث مايكل ديون (Michael Dillon) ترابطاً بين الجانب الأمني والالأمني بقوله: "الأمن مفهوم مزدوج لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، بل يعني أيضاً وسيلة لإرغامه وجعله محدوداً، وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم، اقضاء وتحييد احتواء الخوف، وعليه الأمن مفهوم غامض يحوي في نفس الوقت الأمن والالأمني" (بن عنتر، 2005، ص57).

بالتالي، أغلب تعاريف الأمن المقدمة تنظر نظرة واقعية لسياسات الدول التي هدفها هو البحث عن القوة المرادفة للمصلحة الوطنية، وهو ما جعل مجال هذه التعاريف مختزلة في الحيز العسكري، وهذا طبيعي نظراً لسيطرة النظرة الواقعية على الدراسات الاستراتيجية منذ سنة 1945 وإلى غاية ثمانينيات القرن العشرين. حتى بالنسبة لتعريف كل من فرانك تراجي وفرانك سيموني الذي يشير إلى مسألة حماية القيم يعاب عليه جعله الأمن أداة خالصة لترقية وانتشار "القيم الوطنية الحيوية"، فهذه الفكرة يمكن أن تفسر على أنها إبانة لإرادة في السيطرة أو الامبريالية، لأنه في الواقع توجد حتماً الإيديولوجية المنظمة للدولة ضمن القيم الوطنية، ودولة تسعى إلى تطوير قوتها يمكن أن تفكر بأن ثقافتها ونمط حكومتها هي النماذج التي ينبغي أن تطبق وتتبع في باقي الدول لتحقيق أفضل نمو اقتصادي واجتماعي، ويمكن أن نعتبر أن مناهضة الأمركة الموجودة في كثير من مناطق العالم، تنشأ من هذا المنطلق. أما بالنسبة لتعريف بوزان المشتق من تعريف وولفرز، فهو غير كافٍ لسببين: الأول هو تعذر التحرر (التخلص) من التهديد بطريقة كلية أو مطلقة، ذلك أن هناك

دوماً مجال للشك حول أنسب طريقة يمكن أن تحقق هذه الغاية؛ والثاني هو غياب تحديد لمصطلحي "الخصوصية الهوياتية" و"التماسك الوظيفي" في تعريفه.

رغم ارتباط التعريفات السابقة بالدولة كوحدة وبالعامل المسلح الرادع كوسيلة لتحقيق الأمن إلا أن تعريف "ولفرز" و"ليمان" أضفيا بعداً مجرداً على مفهوم الأمن، فأمن الدول وفقاً للتعريفين مساو للقوة العسكرية ومرادف للحرب رغم أن الموضوع المتعين حمايته هنا قيمة مجردة غير قابلة للقياس، كما لم يتم تحديد ماهية هذه القيم التي يتعين حمايتها رغم أن الطرف المناط به حماية هذه القيم بدا واضحاً وهو "الدولة" (فريجة وفريجة، ص 160).

يتضح كذلك من خلال تعريف "ولفرز" للأمن اشتراكه مع "ليمان" في نظرتهما للأمن بوصفه "قيمة استراتيجية"، غير أن "ليمان" يتميز إضافة إلى إدراجه البعد الموضوعي في تحديد مفهوم الأمن، إدراج جانب ذاتي إلى هذا الأخير، وهو العنصر الذي سيشكل فيما بعد نقطة ارتكاز معرفية للعديد من الباحثين في مجال الدراسات الأمنية خاصة المهتمين منهم بالجانب المتعلق بتصوير وإدراك الفواعل لمهدداتها الأمنية، ومدى تأثير ذلك على بناء سياسات أمنية تشكل انعكاساً أو استجابة لهذه التصورات والإدراكات (فريجة وفريجة، ص 160).

على العموم، يبقى تحليل تعريف أرنولد وولفرز أكثر التعاريف عملية/إجرائية لأنه يفتح المجال لتساؤلات عديدة: ما هو موضوع الأمن (أي الوحدة المرجعية للأمن) الذي ينبغي أن يحمي قيمه المركزية؟ هل هو الدولة؟ أو الفرد؟ أو الإنسانية؟ ما هي التهديدات التي يجب على الوحدة المرجعية للأمن أن تحمي نفسها منها بنجاح إذا أرادت أن تضمن أمنها؟ تهديدات عسكرية؟ اقتصادية؟ بيئية؟ هوياتية؟ هل هذه التهديدات موجودة موضوعياً أو ذاتياً: بمعنى هل من الحقيقي أن "أ" يشكل تهديداً للوحدة المرجعية للأمن أم فقط لأن هذه الوحدة (الدولة، المجتمع، الفرد...) تريد أن تراه وتصوره على أنه تهديد؟ هل أن دولة "أ" من خلال سلوكاتها تهدد موضوعياً دولة "ب"؟ أم أن تصورات هذه الأخيرة وتخوفاتها الذاتية هي التي جعلت من سلوكات الدولة "أ" تهديداً؟ في هذه الحالة الأخيرة: عبر أي عملية سياسية وعبر أي خطاب يصبح تهديد ما رهاناً أمنياً؟ ما هي القيم التي تحب حمايتها؟ بقاء الدولة؟ الرفاهية الاقتصادية؟ الهوية الثقافية؟ الحريات الأساسية؟... (بن عنتر، ص 56)، الإجابات عن هذه الأسئلة مختلفة باختلاف الإطار النظري المتبنى عند الدراسة، لهذا يعتبر تعريف وولفرز أكثر التعاريف عملية لأنه الأرضية التي اعتمدت عليها دراسات أخرى وسَّعت مجال البحث في الأمن في اتجاهين لفهم مسائل أخرى غير عسكرية، وفواعل أخرى غير دولية.

3. نشأة الدراسات الأمنية: من الاستراتيجي إلى الأمني

قبل الحرب العالمية الثانية، كانت مسائل كمرقبة العنف، السلم والحرب، (وهي مسائل ذات صلة وثيقة بالأمن) تدرس خصوصاً من زاوية الاستراتيجية العسكرية أو "فن الحرب"، وكان الأمن مرادفاً لـ"الدفاع ضد"، وهذا نتيجة للاحتكار الذي مارسه بعض المتخصصين العسكريين والاستراتيجيين ذوي الصلة بالمؤسسات العسكرية أكثر من الأكاديمية، أما العمل البحثي العلمي فتركز أساساً على التاريخ الدبلوماسي والعسكري (Walt, 1991, pp. 211-239).

بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت الدراسات الأمنية في الصعود كمرادف للدراسات الاستراتيجية مكتسبة شرعيتها من فضائع الحرب والكوارث التي خلفتها سيما أثرها السلبي الوخيم على المدنيين، ما أفضى إلى تطوير الدراسات الأمنية التي تركزت في بداياتها أساساً على عواقب استعمال الأسلحة بما فيها النووية، وتنتج عن هذه النقاشات مجموعة دراسات حول الردع، مخاطر التصعيد

العسكري، مراقبة ونزع التسليح...، وتم تطوير مفهوم "الأمن الجماعي"، لكن هذه الدراسات كان توجهها عسكريا بحثا (حمزاوي، 2020، ص 11). من أشهر مفكري هذه المرحلة هرز (Hertz)، رايت (Wright)، وولفرز وآخرون.

خلال الحرب الباردة، سيطر التفكير الأمني الواقعي أساسا على الدراسات الأمنية الذي قام على إمكانية حرب نووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وقد مثلت مفاهيم "الردع"، "الضربة الأولى" و"التدمير المتبادل الأكيد" جزءا من معجم الواقعيين الأمني (غريفنثس وأوكالاها، 2008، ص 78). بالنتيجة، طور الباحثون دراسات تركز على تقنيات استنباطية تسعى إلى توقع ما سيقهره الطرف الآخر، مثل نظريات المباريات والردع...، والتي ارتكزت على توازن القوى المرادف لتوازن الردع (دورتي وبالتسغراف، 1985، ص 247) كأداة لتحقيق الأمن.

دخلت الدراسات الأمنية في مرحلة تراجع منذ منتصف سنوات الستينيات من القرن العشرين، في ظل عجز نظرية الردع عن التفسير والتنبؤ بهزيمة الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام؛ والتحقق من أن التوازن الاستراتيجي النووي لا يملك تأثيرا فعالا في إدارة الأزمات، وبالتالي خطأ فرضية أن اللجوء إلى السلاح النووي حل فعال لتحقيق الأمن.

منذ منتصف سنوات السبعينيات، عرفت الدراسات الأمنية مرحلة انبعث وصعود جديد ارتبط خاصة بانتهاء حرب فيتنام وظهور بعض المؤسسات العلمية المتخصصة في دراسة الأمن مثل "مؤسسة فورد" (Foundation Ford)، وكذا إصدار مجلة "الأمن الدولي" (National Security). وتعزز هذا الصعود مطلع الثمانينيات أين حدثت مراجعات للمسلمات والمقاربات المسيطرة في نظريات العلاقات الدولية آنذاك (Barrea, 2002, p. 185).

مع نهاية الحرب الباردة، وبظهور كتابات ومقاربات ما بعد الوضعية المراجعة للمقاربات التقليدية، وقع نوع من الثورة في مجال الدراسات الأمنية حينما أخذ الباحثون وصانعو السياسة يتعدون عن المقاربة التقليدية وتمركزها الدولي نحو معالجة أكثر شمولية لمفهوم الأمن، واتجاه بعض مفكري نظرية النظم مثلا إلى دراسة الترتيبات الإقليمية الأمنية الناشئة في آسيا وأوروبا (غريفنثس وأوكالاها، ص 79)، كما ظهرت وجهة نظر أكثر راديكالية تدعو إلى أن الأمن يجب أن ينظر إليه بطريقة شاملة تضم الإنسانية جمعاء ولا تقتصر على الدول فقط، وتركز على مصادر التهديد المختلفة وليس فقط على التهديدات العسكرية ضد الدول (McCormak, 2010, p. 19).

4. مدرسة كوبنهاغن ومشكلة الأمن:

يستعمل مصطلح مدرسة كوبنهاغن للدلالة على برنامج بحثي نقدي في الدراسات الأمنية يضم عددا من الباحثين في معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام في الدانمارك "Copenhagen Peace Research Institute"، أبرز الباحثين الذين استضافهم المعهد وساهموا في التأسيس لمدرسة كوبنهاغن وإثراء طروحاتها هم أول ويفر (Ole Waever)، جاب دي وايلد (Jaap de Wild) وباري بوزان الذي كان مديرا للمشروع البحثي الرئيسي "الجوانب غير العسكرية للأمن الأوروبي"، الذي أسس للمدرسة منذ 1988، وهو المشروع الذي رسم الملامح الأولى لمدرسة كوبنهاغن كبرنامج بحثي متميز يقوم على تحدي استراتيجي الدراسات الأمنية التقليدية المتمركزة بصفة مفرطة على القطاع العسكري للأمن وعلى الدولة كوحدة مرجعية للأمن، وهي مدرسة قائمة بحد ذاتها ميزتها الأساسية هي قدرتها على التوليف بين أكثر من مقارنة واحدة، إذ أتاحت اللقاء بين بوزان الملتزم بالنيواقعية ويفر صاحب الخلفية البنائية الاجتماعية وما بعد

البنوية، أنتجت برامجاً بحثية ديناميكية من قبيل: الأمنة، القطاعات المتعددة للأمن، الأمن المجتمعي ومركبات الأمن الإقليمي (حمشي، 2018، ص ص 338-339).

تنطلق نظرة مدرسة كوبنهاغن للأمن على اعتباره قبل كل شيء مسعاً، وأنّ الفاعلين ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية بهدف تبني مسار الأمنة "Securitization Process"، وهو مسار تركز أسسه على تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء (Philippe & Roche, 2002, p.106). بمعنى آخر يقصد بها (الأمنة): "السياق الخطابي الذي من خلاله يبنى الإدراك التذاتاني داخل الجماعة السياسية لحماية قيم موضوع مرجعي من تهديد موجود عبر الدعوة لاتخاذ التدابير الاستثنائية للتعامل مع هذا التهديد" (Buzan & Waever, 2003, p.491).

وفي اعتقاد ويفر فإن مسألة اجتماعية تصبح رهاناً/مشكلة أمنية بفضل قوة صيغة ومضمون خطاب سياسي اجتماعي للنخبة، يرر شرعية استخدام وسائل قد تكون في حقيقة الأمر تسلطية (Buzan, 1991, pp. 115-116)، ويقول أنه بإمكان القائمين على النظام توظيف مشكلة الأمن لأغراض معينة، حيث يتم جعل مسألة ما مشكلة أمنية لما تعتبرها النخب كذلك (بن عتر، 2005، ص 31)، فيصبح التدرج بمشكلة الأمن لخدمة مصالح شخصية وسياسية معينة (Macdonald, 2008, p.71).

لقد حاول بوزان إبراز دور خطاب الأمنة وتوظيفه لفهم الانعكاسات المؤسساتية لأي تحول في السياسات العامة الوطنية لصالح إضفاء الطابع الأمني على قضايا معينة، نتج عنه ظهور ما اصطلح عليه "بالمعضلة الأمنية المجتمعية"، وهو ما يؤدي على المدى الطويل إلى آثار عكسية، إذ أن عدم ممارسة رقابة مجتمعية على أغلب القضايا المسيسة بذريعة أمنيتها، يساهم في تبني خيارات لا تحظى بالدعم والترحيب لدى المجتمع، ما يؤثر في استقراره في النهاية. وبذلك، فإن الأمنة التي تم تسويقها كآلية لحماية المجتمع سيكون لها آثار عكسية في حالة المبالغة في استثمار خطاب الأمنة في غير محله. وهنا اقترح بوزان نزع الطابع الأمني عن القضايا "للأمننة" "Desecuritization" (Peoples & Vaughan-Williams, 2010, pp. 83-85) كحل مقترح للمشاكل السابق، يكون فيه المجتمع المدني من بين فاعلي السياسة العامة، وكفاعل محايد مبدئياً الأكثر قدرة على ممارسة تعبئة شبكية، لإعادة حل القضايا المسيسة لحيز السياسة العادية خاصة الخطر والاستعجال.

سمحت تحليلات بوزان بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة (اقتصادية، بيئية، سكانية، هوياتية...) وبتعميقها بإدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل مثل: الدولي، الإقليمي، المحلي، المجتمع، الأمة، الجماعة، الفرد (Ayse, 1998, p.42). لذلك شكّلت أعمال بوزان همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن، فواقعيته المغيرة (مقارنة بالواقعية التقليدية) تعطيه مصداقية لدى الواقعيين، وتصوره الموسع للأمن مهد الطريق لأصحاب مدرسة كوبنهاغن (بن عتر، ص 58).

في هذا الصدد، ميز بوزان ضمن مؤلفه الموسوم بـ: "الشعب، الدول والخوف" People states and fear بين خمسة قطاعات أساسية للأمن تتفاعل مع بعضها البعض، كل منها تحدد نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، فهي محبكة لتعمل سوياً في شبكة قوية من الترابط. هذه القطاعات هي: القطاع العسكري ويتضمن قدرات التسليح الهجومية والدفاعية، ومدرجات الدول لنوايا بعضها تجاه البعض الآخر؛ القطاع السياسي ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها، بالإضافة إلى ثلاثة قطاعات أخرى هي: الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، يعتبرها بوزان الأعقد من حيث التعريف" (Buzan, 1991, p. 124).

يكمن أحد أبرز إسهامات مدرسة كوبنهاغن في تطوير مفهوم الأمن الاجتماعي "Societal Security"، وكان لبوزان الفضل في إدخال هذا المفهوم في الدراسات الأمنية الذي شكّل قطيعة مع الدراسات التقليدية، ويعرفه بأنه: "استمرار -في ظل شروط مقبولة للتطور- أنماط تقليدية للغة والثقافة وكذا للهوية والممارسات الوطنية والدينية" (Balzacq, p.9)، أي استطاعة المجتمع البقاء على

مقوماته تحت ظروف متغيرة باستمرار وتهديدات محتملة، بل أكثر من ذلك، الاستمرارية في ظروف مقبولة للتطور، والحفاظ على الأسس اللغوية، الثقافية والتقاليدية (Moller, 2000, p. 17). وعرفه ويفر بأنه: "قدرة مجتمع على حماية هويته في مواجهة تهديدات كامنة أو حقيقية" (Marchesin, 2001, p.32). وحسب ويفر فإن الأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي، وهذا يعني التمييز بين "نحن" و "هم"، أي أن كل ما يشكل تهديدا وجوديا لبقاء "نحن" (أمة، عرقا، جماعة دينية...) يعتبر فرضيا آمنا، لأن التهديدات ضد الأمن الاجتماعي ذاتية أكثر مما هي موضوعية، وبتركيزه على الأمن الاجتماعي اقترح ويفر نقل الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع، ورفع هذا الأخير إلى مصاف موضوع مستقل (بن عنتر، ص ص 58-59).

من الإسهامات الأصلية الأخرى لمدرسة كوبنهاغن مفهومي "الأمن الإقليمي" و"مركب الأمن الإقليمي"، حيث تعود فكرة مركب الأمن الإقليمي "Regional Security Complex" لباري بوزان، قام بتطويرها فيما بعد مع أول ويفر في كتابهما "الأقاليم والقوى: بنية الأمن الدولي" "Region and Power Structure of International Security"، إلى "نظرية الأمن الإقليمي" سنة 2003، وتبنتها مدرسة كوبنهاغن لتصبح جزءا من مقاربتها النظرية الجماعية للأمن (Buzan & Waever, p.40).

طور بوزان مفهوم "مركب الأمن" "Security Complex" (Nation, 2004, p. 54) انطلاقا من أفكار كارل دويتش حول "الجماعات الأمنية"، ويعرفه بأنه: "مجموعة من الدول تكون هواجسها وتصوراتها الرئيسية للأمن مترابطة إلى درجة أن مشاكل أمنها الوطني لا يمكن أن تُحلَّ عقليا أو تُحلَّ بطريقة منفصلة" (Isiksal, 2003, p.144). بصيغة أخرى "تحقق مستوى من الارتباط الأمني بين دول منطقة ما، حيث يصبح أمن كل دولة غير قابل للانفصال عن أمن بقية الدول الأخرى التي تدخل ضمن إطار الإقليم" (Buzan, 1983, p.106).

اعتمد بوزان مفهوم مركب الأمن لتحليل مسألة الأمن الإقليمي، ويوضح بأن أول خاصية للإقليمية أنها ذات بناء اجتماعي، بدعوى أن البناء الإقليمي ينشأ عن إدراك مشترك من قبل الفاعلين للتهديدات والمخاطر، وبذلك يصبح التنسيق الإقليمي كهوية مشتركة، لذا يعتبر بوزان أن التناسق والتكامل في الوظائف والقيم المشتركة (بن عنتر، 2005، ص21)، بالإضافة إلى الاعتماد المتبادل بين مجموعة الدول، هو ما يجعل همومها وهواجسها الأمنية الأساسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً فيما بينها، مما يؤدي إلى عدم إمكانية النظر إلى أمن دولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى، وهو ما يقود إلى الإقليمية الواعية (بن عنتر، ص21). وبالتالي تؤدي الأقلمة إلى تسهيل مسار الأمن، توحيد الانشغالات الأمنية وانسجام المفاهيم الخاصة بالتهديدات والمخاطر القائمة والمحتملة، وتصبح الروابط بين الإقليمية والأمن مسألة متبادلة.

وعلى هذا الأساس فإن إقليمية الأمن حسبه هي ميزة جوهرية تستند إلى الاعتقاد بأن الأمن ذو طبيعة علائقية، إذ لا يمكن فهم وإدراك السياسة الأمنية لأي دولة بمعزل عن السياق الإقليمي والإطار الجيوسياسي الذي تتواجد ضمنه (Delcourt, p.39)، أو دون فهم الخط الدولي لاعتماد الأمن المتبادل غير القابل للتجزئة (Stone, 2009, p.6). وفي هذا الإطار يقر بوزان ويفر بأن مركب الأمن الإقليمي ليس منظورا يمكن تطبيقه على أي مجموعة من الدول أو الوحدات، بل يختص بتلك التي تمتلك درجة كافية من التوافق الأمني لتحقيق استقرارها ما يميزها عن بقية الأقاليم الأمنية الأخرى المحيطة بها (Buzan & Waever, p.48).

كما يشتمل مركب الأمن -بالإضافة للمصالح المشتركة- على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس، حيث يبقى العامل الأهم في تحديد وجود مركب أمن شعور جماعي بمستوى عال من التهديد/الخوف بشكل متبادل لدولتين أو أكثر (McSweeney, 2004, p.63)، ليصبح هذا المقرب كإطار لمناقشة القضايا العالقة في أي منطقة (Stone, p.7)، وللتعبير عن حالة الدول المتضررة باستمرار من مظاهر أمنية سلبية أو إيجابية تصدر عن مناطق جغرافية متميزة (Lake & Morgan, 1997, p. 12).

5. خاتمة:

الأمن كمصطلح أو كمفهوم قديم قدم الأفكار السياسية شهد جملة من التطورات في دلالاته بتعاقب الحقب التاريخية، أما الدراسات الأمنية فلم تظهر كحقل مستقل ضمن أدبيات العلاقات الدولية إلا في العشرينيتين الأخيرتين من القرن العشرين، فهي بالأساس ثمرة لمجموعة من التطورات التي حصلت على مستوى الدراسات الاستراتيجية - التي كانت مرادفة لها في بداية الأمر -، والتي بدأت مع نهاية الحرب العالمية الأولى.

تعريف الأمن مازال لم يتضح رغم جملة التطورات التي حصلت في حقل الدراسات الأمنية. صحيح أن تعريف وولفرز الذي يلقي قبولاً واسعاً لدى دارسي الأمن أتاح التساؤل حول ما هو التهديد؟ ومن هي الوحدة المرجعية المعنية بحماية نفسها من التهديد؟ مما قاد إلى توسيع مجال الدراسات الأمنية بدءاً بمدرسة كوبنهاغن بالإقرار بوجود تهديدات جديدة لينة غير عسكرية (بيئية، ثقافية، عرقية، لغوية... الخ)، وبالإقرار كذلك بتنامي دور الفواعل غير الدولية في حركات اللاأمن وهو ما أدى إلى توسيع الوحدات المرجعية للأمن لتشمل فواعل غير الدولة كالنظام الدولي، المجتمعات والإنسان الذي أصبح المرجعية الأساسية للمقاربات النقدية للأمن. لكن ذلك لا يعني أننا لسنا بحاجة إلى تعريفات أكثر توضيحاً للأمن، لأن معنى "غياب الخوف" (كما في تعريف وولفرز) مازال غامضاً، وإذا كان تعريف الأمن صعباً فكيف إذاً بتعريف الخوف لأنه ذاتي؟

تعتبر المرحلة الممتدة حتى بداية ستينيات القرن العشرين بمثابة العصر الذهبي للدراسات الاستراتيجية، تميزت بهيمنة الطروحات الواقعية، ومقاربة متمركزة حول الدولة في دراسة الأمن، باعتبار أن الدولة هي الموضوع المرجعي الوحيد للأمن، حيث القيم الحيوية المهددة هي السيادة والبقاء، والتهديدات التي تحظى بالأولوية هي التهديدات ذات الطابع العسكري (دولية المصدر)، يتم الاستجابة لها عبر استراتيجيات عسكرية في الأساس. تبعثها سنوات الانحطاط التي استمرت حتى نهاية السبعينيات، ثم مرحلة نهضة الدراسات الأمنية خلال الثمانينيات، أين برز تيار نقدي من الباحثين المراجعين الذين أعلنوا رفضهم للمقاربات الاختزالية للأمن التي هيمنت على المرحلة السابقة، داعين إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن استناداً إلى تزايد التعقيد في الظاهرة الأمنية مع نهاية الحرب الباردة، وارتباطها بظواهر جديدة كالجرمة المنظمة، الإرهاب الدولي العابر للحدود، الانقسامات العرقية، الأوبئة والكوارث الطبيعية...، وهي تهديدات غير تقليدية لم تستطع الدراسات الاستراتيجية التعامل معها نظرياً، ولا تملك الدولة استراتيجيات للتعامل معها سياسياً، في هذا السياق برزت مدرسة كوبنهاغن بطروحاتها النقدية التي شكلت إثراء وإسهاماً حاسماً في حقل الدراسات الأمنية، وقدمت برامج بحثية تدفع نحو إعادة التفكير في الإشكالية الأمنية من منظور نقدي.

التصور الواقعي حصر الأمن في بقاء الدولة أساساً من أي اعتداء مسلح محتمل، بمعنى اختزاله في قضية حماية ودفاع، وهو ما جعل الأمن موضوعاً للدراسات الاستراتيجية، بالتالي تم التعامل معه كموضوع متعلق بالخبرة الواقعية أكثر منه مفهوماً نظرياً. لذلك، دعا بوزان من خلال مدرسة كوبنهاغن إلى أن الدراسات الأمنية لا ينبغي أن تكون جزءاً من الدراسات الاستراتيجية، لأن هذه الأخيرة تبقى عاجزة تماماً عن الانخراط في نقاش حول إشكالية الأمن مع حقول معرفية أخرى، ما يؤكد أن الدراسات الاستراتيجية بوصفها دراسة للحرب والدفاع وما يتعلق بهما من الشؤون العسكرية، يجدر بأن تكون هي الجزء من الكل (الدراسات الأمنية)، لأن الأمن ليس فقط أمن الدولة، ولأن التهديدات الأمنية ليست فقط التهديدات العسكرية.

6. قائمة المراجع:

الكتب:

- بن عنتر، عبد النور، (2005)، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع.
- دورتي، جيمس، وبالتسغراف، روبرت، (1985)، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحفي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- غريفتس، مارتن، وأوكالاهان، تيري، (2008)، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث.

المقالات:

- بن عنتر، عبد النور، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، السياسة الدولية، العدد 160، المجلد 40، أفريل 2005.
- بنخوش، مصطفى، تطور الفكر الاستراتيجي في حقل العلاقات الدولية، مجلة دراسات شرق أوسطية، المجلد 16، العدد 59، 2012.
- دليو، فضيل، وكلاخ، عاطف، الاستراتيجية الأمنية أنواعها، تقنياتها ومتطلباتها، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 13، 2017.
- حمزاوي، جويده، المقاربات النظرية للأمن: من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المجلد 02، العدد 06، مارس 2020.
- حمشي، محمد، مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 06، جويلية 2018.
- فريجة، أحمد، وفريجة، لدمية، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 8، العدد 14، جانفي 2016.

Books :

- Barrea, Jean, (2002), Théories des relations internationales. De l'idéalisme à la grande stratégie, Belgique, Erasme.
- Batistella, Dario, (2006), Théories des relations internationales, 02^{ème} éd, Paris, presses des sciences politiques.
- Buzan, Barry, (1991), People, States and fear: An agenda for international security studies in the post-cold war era, 2nd Edition, London, Harvester Wheatsheaf.
- Buzan, Barry, (1983), people, states and Fear: The national security problem in international relations, 1st ed, Great Britain: Wheatsheaf books.
- Buzan Barry, Waever, Ole, (2003), Region and Power: The Structure of International Security, New York, Cambridge university press.
- David, Charles-Philippe, Roche, Jean-Jaques, (2002), Théories de la sécurité internationale: définitions, approches et concepts de la sécurité, France/ Paris: Edition Montchrestien.
- Delcourt, Barbara, (2006), Théorie de la sécurité, Bruxelles, institut d'études européennes.
- Marchesin, Philippe, (2001), Les nouvelles menaces: Les relations Nord-Sud des années 1980 à nos jours, Paris, Karthala.
- McCormack, Tara, (2010), Critique, Security and Power. The political limits to emancipatory approaches, New York, Routledge.

- McSweeney, Bill, (2004), Security, Identity and interests: A sociology of international relation, United Kingdom, Cambridge university press.

- Peoples Columba and Vaughan-Williams, Nick, (2010), Critical security studies: An introduction, New York, Routledge.

- Wolfers, Arnold, (1962), Discord and collaboration. essays on international politics, Baltimore, Johns Hopkins university press.

Articles :

- Ayse, Ceyhan, Analyser la sécurité, Dillon, Weaver, Williams et les autres, Cultures & Conflits, n° 31-32, Automne-Hiver, 1998.

<https://journals.openedition.org/conflits/541>

- Balzacq, Thierry, Qu'est-ce que la sécurité nationale?, La revue internationale et stratégique, n°52, Hiver 2003-2004.

- Isiksal, Huseyin, Security, globalization, and problems within the Euro-Mediterranean partnership in the post-cold war era, The journal of economics and social research, vol.4, n° 2, 2003.

- Lake David A. and Morgan, Patrick M., The New regionalism in security affairs, in: David A. Lake, Patrick M. Morgan (eds), Regional order in a new world, Pennsylvania state, University press, 1997.

- Macdonald, Matt, Constructivism, in: Paul Williams (ed), Security studies: An introduction, New York, Routledge, 2008.

- Macleod, Alex, D'Aoust, Anne-Marie & Grondin, David, Les études de sécurité, in: Alex Macleod et Dan O'Meara, Théories des relations internationales: contestations et résistances, Québec: Athéna Editions, 2007.

- Moller, Bjorn, The Concept of security: the pros and cons of expansion and contraction, Paper for joint sessions of the peace thesis commission and the Security and disarmament commission at the 18th General conference of the international peace research association (i.p.r.a), Finland, 5-9 August, 2000.

- Nation, R. Craig, Regional studies in a global age, In: J. Boone Bartholomees, Jr, Guide to national security policy and strategy, July 2004.

- Stone, Marianna, Security according to Buzan: A comprehensive security analysis, Security discussion papers series 1, New York, Columbia university, School of international and public affairs, Spring, 2009.

- Tarzi, Shah, The dilemma of collective security. A theoretical critique, international relations, vol.13, n°06, December 1997.

- Trager, Frank, Simonie, Frank, An introduction to the study of national security, in: Franck Trager & Philip Kronenberg (eds.), National security and American society, Lawrence, University Press of Kansas, 1973.

- Walt, Stephen, The renaissance of security studies, International studies quarterly, vol.35, n°02, June 1991.